

هذا تأني وقدمت ان هذا العمل على الاقضاء وهو الذي  
لا يقع في القوام بل المنظر ان لا يكون له عام المنظر  
ما هو المقوم بل على ما يقال في زيد غيبان فان  
يؤمن عقالة لا توب له اصاله ولو قاله العالم المنظر  
لما كانا فخره واخصر ان هذا من غير ان يكون متصفا  
الذي هو سبب الوجود فله يلزم خروج عام المنظر  
وغيره يسبب عليها عام المنظر ويكفي ان يقال ان هذا  
بني على تفريل القوة القريبة من الفعل والامكان  
منزلة الوجود كما يقال صيق فان هو البر اذا خضع  
العلم لغيره او على التبع على الاصل ان الفاعل المنظر وعده  
لا المعنوي فكان جزءه والبر عنهما اذا وجدت والمبالغة  
وجدت واما اذ لم توجد فلو حابة اليه بالاعمال  
وهي اكثر النسخ التبدل والتعريف والمناز وهو لا ظهر في الاول  
اوقفه على ما لم يتبدل ووافق لما لم يتبدل والمعاد  
بالعام المنظر كما يعمل بالاصالة ان يعمل في التنظير  
عنه غيره واذ لا يكون ملحقا بغيره في العمل في ذلك  
عام المنظر بدو حركته في مثل علمته ليرقام وحسبها

هذا المنظر عدم السلب السلب الغير المنظر  
العملية في عمالة من غير عدم وجود عام المنظر  
لا ان يتفاءل بل لا يستند من استناد المنظر في ذلك

درع

درع لصيد فالجبر يد عن الفاعل المنظر بالبحر المذكور عليه  
اذ في الاول قد بطل القلق عمل علمت في المنظر وعمله  
في المعنى ليس اصله في الثاني في الباء رانة مما هو لا يرد  
وهو من الامتحان لاجل الاحتمال اليه واسناده الا في غير  
بفلا كما هو المعدودة فانه ليس يقال في الخبر عدية  
فقدت مؤنث ليس بمضمر لعدم صح كون فاعلا الوجود  
عدية فانه محسوس في العدمي المؤنث وتقر بالبر من حيث  
قالوا ولا يفسر كون الاسم في صدر الكلام تحقيا والتقدير  
واجيب ان العوام اعلاه ما لتا ثلثه لا مؤنثات والعلم  
الخاصي يجوز ان يكون علامة ويرد على ما جعل اولها  
انما اعني في فاعله مؤنث ليس برحى لعدم كون فاعلا  
الوجود في الجملة اعتبارا فانه محسوس به بالمؤنث  
فانهم يجوز ان يرقم والتا في رفع الفاعل المضارع وهو  
وقوعه بنفسه لا بالتأصب والجازم موقع الاسم في  
خبر يجوز ان يضرب اوصفا او حالا نحو جاء حيا يضرب  
ان يربطه في يضرب وفاق موقع ضمير لا الاصل  
في هذا المواقف وقع في المراد لما سمي فاقول

هذا المنظر عدم السلب السلب الغير المنظر  
العملية في عمالة من غير عدم وجود عام المنظر  
لا ان يتفاءل بل لا يستند من استناد المنظر في ذلك